@ESCRNet

هيمنة الشركات على أنظمة الرعاية الصحية تعرقل العدالة الصحية

---

8 ايلول/سبتمبر

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

02

" لا يجوز أن تكون اللقاحات حكرًا على الأغنياء. ولا يجوز أن تتحوّل إلى تجارة ربحية. يجب أن تكون كل الأدوية في متناول البشرية جمعاء ومجانية لجميع الناس. لا يجوز أن يكون الطب عملًا تجاريًا، ففي ذلك معاداة للإنسانية. لا بدّ من تنظيم المعرفة الطبية على غرار مكتبة لا مؤسسة تجارية." .
حركة ساكني الأحياء الفقيرة

نجد في صميم أنظمة الرعاية الصحية المتهالكة في شتى أنحاء العالم، والتي زاردتها جائحة كوفيد-19 سوءًا، أربعة مظاهر رئيسة تدل على هيمنة الشركات هي: خصخصة الرعاية الصحية، وحماية الملكية الفكرية، و غياب الشفافية في عقود الرعاية الصحية، وسرقة الأموال المخصصة لحالات الطوارئ من قبل الفئة الأكثر ثراءً التي تمثل 1% على حساب صحة الناس والعاملين في مجال الرعاية وغالبيتهم من النساء بدرجات غير متناسبة. تقدّم وثيقة المعلومات الأساسية التي بين أيدينا أمثلةً عدة على هيمنة الشركات على صناعة القرارات الحكومية بشأن الرعاية الصحية. ونهدف من خلالها إلى توضيح التهديدات الأخطر التي تفرضها هذه الظاهرة على نظم الرعاية الصحية العالمية. فعلى الرغم من استخدام الأموال العامة وأموال الضرائب في تمويل غالبية البحوث العلمية لمعالجة أمراض مثل كوفيد-19 أواكتشاف لقاحات مضادة لها، مارست النخب الاقتصادية أنشطة الضغط لسنوات من أجل إبطال القوانين التي تمنحنا جميعًا حرية الوصول إلى نتائج البحوث والرعاية الصحية العامة الجيدة.

أمثلة على هيمنة الشركات في سياق الرعاية الصحية

خصخصة الرعاية الطبية في مصر والولايات المتحدة

مصر

غالبًا ما تؤدي خصخصة أنظمة الرعاية الصحية، أو أجزاء منها، إلى زيادة تكاليف العلاج من الأمراض والوقاية منها وتراجع إمكانية الوصول إليهما. في مثال من مصر، وافقت المستشفيات الخاصة على استقبال مصابي كوفيد-19 إنما بتكلفة أعلى من التي تتقاضاها المستشفيات الحكومية؛ هذا، وتختلف التكاليف وتتقلب حسب نزوات فئة الواحد من المئة الأكثر ثراءً التي تمتلك المستشفيات الخاصة وتتحكم بها من غير أن يكون للحكومة أي سيطرة على هذا الوضع. نتيجةً لذلك، لا يستطيع سوى عدد قليل من الأفراد الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية لتلقي العلاج من كوفيد-19 فيما تجني المرافق الطبية المخصخصة الأرباح. إنّ عجز الحكومة المصرية عن التحكم بتسعيرة المستشفيات الخاصة في معالجة حالات الإصابة بفيروس كورونا يُثير القلق، سيما وأن مسؤول حكومي رفيع المستوى يملك مقعدًا في مجلس إدارة مجموعة من المستشفيات الخاصة. هذا مظهر شائع من مظاهر هيمنة الشركات عرّفته الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بـ"الباب الدوّار"، حينما يكون لمسؤولين حكوميين علاقات مهنية مع النخب من الشركات. والمسؤول الحكومي الرفيع المستوى الآنف الذكر هو السيد عوض تاج الدين، الذي يشغل منصب مستشار الشؤون الطبية لرئيس الجمهورية المصرية، وعضو اللجنة العليا لإدارة أزمة كوفيد-19. إن السيد تاج الدين عضو، في الوقت عينه، في مجلس إدارة مستشفيات كليوباترا التي تأسست عام 2014 واستحوذت على مستشفى القاهرة التخصصي ومستشفى كليوباترا ومستشفى النيل بدراوي ومستشفى الشروق.

من منظور ثانٍ، دأبت بلدان مثل مصرعلى توجيه تركيزها نحو توفير المزيد من الحماية لمصالح القطاع الخاص بدلًا من تحسين نظم الرعاية الصحية الهشّة التي كانت أكثر عرضة لجائحة كوفيد-19. على سبيل المثال، جاء في بيان نشرته المبادرة المصرية للحقوق الفردية، العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن الحكومة المصرية أعطت الأولوية لدعم المصانع المصرية وسائر الشركات لتخفيف حدة الآثار الاقتصادية المترتبة على الاجراءات الاحترازية تجنبًا لتفشي كوفيد-19 ولتشجيع القطاع الخاص. في الوقت عينه، كانت الحكومة بطيئة في استخدام هذه المحسّنات لحماية صحة الأفراد ودخلهم. كما أنها لم تخصص حزم تحفيز مالي موجهة للأفراد، وما زالت تجازف بصحة معظم الأفراد عن طريق السماح للشركات الخاصة غير الأساسية بالعمل بكامل طاقتها. إنّ هذه السياسة تقف على طرف نقيض صارخ مع الاجراءات الجديرة بالثناء التي اتخذها العاملون في القطاعين الحكومي والعام.

الولايات المتحدة

في حالة لا تختلف كثيرًا، كافح الناس في الولايات المتحدة، الدولة الأغنى في العالم، من أجل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحة طوال مدة تفشي جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من توافر بعض الخدمات العامة لكبار السن والمجتمعات الفقيرة، إلا أن الرعاية الصحية الجيدة متاحة للقادرين على تحمل تكاليف التأمين الخاص دون سواهم. ففي عام 2018، قدّر عدد الأشخاص الذين ليس لديهم تأمين خاص في الولايات المتحدة بنحو 28.7 مليون شخص، أي ما يقارب عدد سكان ولاية تكساس، في حين أن الكثير ممن لديهم تأمين يتعين عليهم تسديد أقساط ورسوم مشتركة ما يعوّق وصولهم للرعاية. أدى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى فقدان الوظائف وتراجع شبكات الأمان لحماية الأفراد، فقد أظهرت دراسة أُعدت في ربيع عام 2020 أن نحو 5 ملايين شخص فقدوا تغطية تأمينهم الخاص في الربع الأول من العام . بالإضافة إلى ذلك، تقدّر حملة الفقراء أن 40 من المئة من الأميركيين استدانوا بسبب مشاكل طبية، مما يجعل الديون الطبية السبب الرئيس الأول لقضايا الإفلاس الشخصي. في الواقع ، يتحمل 90٪ من الأمريكيين الأفقر أكثر من 70٪ من الديون في البلاد.

إنّ نظام الرعاية الصحية الربحيّ في الولايات المتحدة ما هو إلا نتيجة سنوات عديدة من هيمنة الشركات على صناعة القرارالحكومي عن طريق التدخل في التشريع وصناعة السياسة. وفي دراسة تناولت كيفية تحوّل الرعاية الصحية في الولايات المتحدة إلى عمل تجاري بدلًا من كونها حق، تُبيّن البحوث أن ارتفاع الطلب على التأمين الصحي الخاص سمح لفئة الواحد من المئة الأكثر ثراءً بتحقيق الأرباح، يرافقه قرار بتخصيص أموال إضافية على نحو يضمن استمرار السياسات العامة والتشريعات بإعطاء الأولوية للأرباح على حساب الناس. عندما شنّ المشرّع بيني ساندرز حملة تروّج لنموذج الرعاية الطبية للجميع، شعرت النخب التجارية في قطاعي الرعاية الصحية والتأمين بالخطر لا سيما عندما بدأ الكثيرون من الممثلين في الحكومة بتقبل الفكرة. واحد من رجال الأعمال، يدعى تشارلز "تشيب" خان، رئيس اتحاد المستشفيات الأميركية تصدى بقوة لنموذج الرعاية الطبية للجميع لصالح النظام الخاص الربحّي الذي عمل شخصيًا في بنائه لسنوات عن طريق التدخل بالسياسة العامة والتشريعات الحكومية. وقد حقق ذلك، في جزء منه، عن طريق التنقل بين أدواره الحكومية ومناصبه في القطاع الخاص. ووفقًا لسيرته الذاتية التي ظهرت على الموقع الالكتروني لغرفة التجارة الأميركية، "يزاول خان منذ مدة طويلة مهنة متميزة، بصفته موظف في الكابيتول هيل، ومارس دورًا محوريًا في تطوير التشريع الصحي الرئيس عندما كان مديرًا للموظفين في اللجنة الفرعية للصحة في مجلس النواب الأميركي، لجنة الطرق والوسائل." في عام 2020، واظب خان على ممارسة أنشطة الضغط وكان يخوض "نقاشًا متكررًا" مع السكريتير الحكومي للإشراف على أموال الإنقاذ طوال مدة جائحة كوفيد-19. إنّ شركات التأمين الأميركية

والمستشفيات الهادفة للربح وصناعة الدواء على خلاف في السباق لتلقي التمويل الحكومي، غير أنها توحدت كلها، تحت قيادة خان، في مواجهة نموذج الرعاية الطبية للجميع في ائتلاف سمّي بـ"الشراكة من أجل مستقبل الرعاية الصحية في أميركا، ووهي شراكة تعاونية بملايين الدولارات تضم قطاعات الرعاية الصحية الهادفة للربح كافةً بغية التصدي لأي مقترحات يأتي بها الممثلون المنتخبون ديمقراطيًا في دعوتهم من أجل حقوق الناس في الصحة العامة. إذا حصل ومُرّر نموذج الرعاية الطبية للجميع، سيعني هذا الأمر توقف قطاع التأمين الصحي الخاص، الذي تبلغ قيمته 670 مليار دولار، أو سيضعف كثيرًا. وستخسر المستشفيات الهادفة للربح المليارات لأنها "لن تكون قادرة بعد الآن على إجبار شركات التأمين الخاصة على دفع معدلات أعلى بكثير للرعاية مما تدفعه الحكومة الفيدرالية." وستتعزز فرص وصول 99% إلى الرعاية الصحية، وستتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي على نحو أفضل.

حماية حقوق الملكية الفكرية لغرض الربح

منذ بداية جائحة كوفيد-19، رفضت العديد من الشركات العاملة في صناعة الدواء مشاركة الأبحاث المنقذة للحياة والمعرفة والبراعة علنًا في الوقت المناسب. وأصدر الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلاينة الذي يضم فايزر، أسترازينيكا، جونسون آند جونسون، سانوفي، كلاغسو سميث كلاينوجلعاد، بيانًا أثناء جائحة كوفيد-19 ذهب فيه إلى ضرورة حماية براءات الاختراع والملكية الفكرية، على الرغم من دعوة البلدان الفقيرة ومنظمة الصحة العالمية لتشارك المعلومات التي تجيز للعالم بأسره إنتاج لقاح كوفيد-19 والحصول عليه بيُسر في هذا الوقت العصيب. في أيار/مايو 2020، صرّح باسكال سوريوت، الرئيس التنفيذي لشركة أسترازينيكا قائلًا " أعتقد أن الملكية الفكرية جزء أساسيّ في قطاعنا، فإن لم نحمِ الملكية الفكرية، لن يكون هناك ما يحفز أي شخص على الابتكار". لاحقًا، كشفت المجموعات أن 97 من المئة من حجم الاستثمار في بحوث لقاح أسترازينيكا المضاد لكوفيد-19 وتطويره كان من مصادر عامة. سواء كان هناك أزمة أم لا، يدرك الناس جيدًا أن شركات الأدوية الكبرى لم تعط الأولوية لحق الناس في الصحة، وما انفكت تؤثر في السياسات والقواعد التنظيميةلحماية ملكيتها الفكرية وأرباحها بالمحصلة. لقد قوضت بنود الملكية الفكرية بدرجة كبيرة حق كل فرد في الصحة وتركت أثرًا كارثيًا على المعركة العالمية لمواجهة جائحة كوفيد-19، لا سيما في بلدان الجنوب التي شهدت سيناريو مماثل تجلى في المعركة الطويلة على جائحة فيروس نقض المناعة البشرية/الإيدز.

أبرز تقرير أعدّه في شهر شباط/فبراير أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن بيونتيك بالشراكة مع فايزر، تلقت من الحكومة الألمانية 445 مليون دولار أميركي لتطوير لقاح كوفيد-19. لقد استخدم قدر كبير من الموارد العامة في تطوير العديد من لقاحات كوفيد-19، ما دفع الكثيرين بطبيعة الحال إلى الترويج لحملة تؤكد أن هذه اللقاحات هي "لقاحات الناس" وليست سلعة للبيع وجني المكاسب. أشار الرئيس التنفيذي لشركة فايزر، ألبرت بورل، في منتدى نظمه الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلاينة العام الفائت، إلى أن الشركات "تستثمر المليارات لإيجاد حل، ولتتذكر أنها إذا ما وقعت على اكتشاف، ستُسلبملكيتها الفكرية، أعتقد أن هذا الأمر خطير."على غرار ذلك، لا يزال الوصول إلى مودرينا الممولة تمويلًا عامًا إلى حد كبير متعذرًا من أجل الصالح العام العالمي. ففي وقت يُمكن لتبادل المعرفة العلمية، بما في ذلك براءات الاختراع وسائر الملكيات الفكرية، أن ينقذ الأرواح، عارض العديد من شركات الأدوية والدول الخاضعة لسيطرتها هذا الأمر، ما أدى إلى التوزيع غير العادل للقاحات. وفي نداء عاجل وجهه أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجراءات الخاصة للأمم المتحدة، يطالبون فيه باتخاذ اجراءات عاجلة بعد أن أقدمت الشركات الكبرى في قطاعي الرعاية الصحية والتأمين على ضح كميات هائلة من الأموال لإدخال السياسات واللوائح التي تمنع العلاج المجاني والتوزيع الشامل للقاحات لتضمن الربحية. أفضت عقود من ممارسة الضغط كسبًا للتأييد وهيمنة الشركات على صناعة القرار إلى تحويل الرعاية الصحية، تحت ستار تحرير السوق والابتكار والسلامة، إلى تجارة في حين ينبغي أن تكون حقًا إنسانيًا متاحًا للجميع من غير تمييز وبدعم من الاستثمار العام.

فايزر

إن عدنا بالزمن 25 عامًا إلى الوراء، يرى المرء أن فايزر، ضمن سواها من شركات الأدوية العملاقة، مارست بقوة لسنوات عديدة الضغط لدى الحكومة الغنية من أجل وضع القواعد واللوائح التي تحمي براءات الاختراع والملكية الفكرية، كي تحافظ بذلك على احتكار اللقاح وجني الأرباح من الأدوية. وانصاعت الحكومات الغنية. في شكل واضح من أشكال هيمنة الشركات، تصدرت فايزرمع نخبة الشركات الأخرى في قطاع الأدوية الجهود الرامية للتأثير على اعتماد منظمة التجارة العالمية حقوق الملكية الفكرية وحمايات براءات الاختراع المسماة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. تُعد اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية واحدة من العقبات الكبرى التي تحول دون التوزيع العادل للقاح كوفيد-19. لم يكن مستغربًا أن تعارض دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي مقترح تقدمت به الهند وجنوب أفريقيا بالتنازل المؤقت عن حقوق الملكية الفكرية وحماية براءة الاختراع للقاحات كوفيد-19 وعلاجاته في منظمة التجارة العالمية (أعربت الولايات المتحدة عن دعمها للتنازل عن اللقاحات فقط). سيكون هذا المقترح، إذا حظي بموافقة جميع الدول في منظمة التجارة العالمية، خطوة أولى في الإنتاج الجماعي لعلاجات كوفيد-19 واللقاحات المضادة له، وهذا من شأنه أن يكفل توزيعها على أعداد أكبر بكثير من سكان العالم وبتكلفةمعقولة. ما يدعو للقلق أن نظامنا الاقتصادي السائد يسمح لصناعة الدواء الإمساك بقرارات الرعاية الصحية العالمية وزيارة أرباحها وتقويض حقوق الناس. لذا، علينا أن نتذكر، أن الحق في الصحة التزام من واجب الدول أن تفي به، فهو ليس سلعة يُتاجر بها.

تملك شركات الأدوية العملاقة، مثل فايزر، تأثيرًا مقلقًا على القرارات المتعلقة بالصحة العامة، سواء في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو غيرهما من الدول الغربية حيث تقع مقراتها الرئيسة. فلا عجب أن تنفق فايزر في عام 1999 وحده، 11 مليون دولار أميركي على أنشطة الضغط. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن عضوواحد على الأقل من مجلس إدارة فايزر ، جوزف أشيفاريا، عمل لدى الحكومة الأميركية في مرحلة ما من حياته المهنية، مجسدًا خير مثال على تأثير نخب الشركات على صناعة القرار الحكومي، وهذا شكل كلاسيكي من أشكال هيمنة الشركات يُسمى الباب الدوار. يُعد الغياب التام للشفافية في كل جانب من جوانب التعامل التجاري بدءًا من جهود الضغط وصولًا إلى تكاليف الإنتاج، من المشاكل الكبرى الأخرى التي نواجهها عند معالجة هيمنة الشركات على القرارات الحكومية المتعلقة بالرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، ظلت اتفاقيات الترخيص لتصنيع لقاحات كوفيد-19 طي الكتمان، وهي لا تكشف عن كيفية انفاق مليارات الدولارات من المال العام لتصنيع اللقاح. إذ تُقدّر قيمة ماأنفق على الأبحاث الخاصة بلقاح كوفيد-19 من التمويل العام العالمي وأموال دافعي الضرائب بـ19 مليون دولار أميركي.

في شكل رمزيّ آخر من أشكال هيمنة الشركات، تركت الدبلوماسية الاقتصادية لدى منظمة التجارة العالمية والتدخل السياساتي في القرارات المتعلقة بالصحة العامة دافعي الضرائب وأفراد المجتمع عاجزين عن الوصول إلى المعلومات المهمة التي توفر لهم فرص الوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-19 التي موّلوا جزءًا كبيرًا منها. فعدم إطلاع الناس على المعلومات يشجع الشركات مثل فايزر على احتكار اللقاحات وتحويلها إلى سلعة وزيادة أسعارها، فلا يتمكن من شرائها سوى عدد قليل من البلدان المختارة التي أقدم العديد منها على تخزين هذه اللقاحات، ما أدى إلى تعميق التفاوتات العالمية والموروثات الاستعمارية. ووفقًا لتقرير صدر حديثًا، يُرجح أن لا يتلقى المليارات الجرعات لأن الدول الغنية حجزت 53% من معظم اللقاحات الواعدة". في الإطار عينه، شجب خبراء أمميون مستقلون في بيانٍ تخزين لقاح كوفيد، مؤكدين أن لا مكان للقومية في توزيع اللقاح داعين إلى الوصول العادل للجميع .

معهد الأمصال الهندي

أطلقت الهند حملة التلقيح في 16 كانون الثاني/يناير وتوقّعت تزويد البلدان المنخفضة الدخل باللقاحات عن طريق مبادرة كوفاكس المدعومة من الأمم المتحدة. كان معهد الأمصال الهندي، وهو شركة هندية للتكنولوجيا الحيوية والأدوية، الشركة الوحيدة الحائزة على ترخيص لتصنيع لقاح أسترازينيكا، باسم كوفيشيلد، وتوزيع شحنة أولية من اللقاحات.

أثار ارتفاع أسعار لقاحات كوفيد-19 بسبب الخصخصة والافتقار إلى الشفافية، في الهند وخارجها، مخاوف بشأن الوصول غير العادل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قال الرئيس التنفيذي لمعهد الأمصال الهندي، آدار بوناوالا، للقناة 18 في تلفزيون سي أن بي سي أنهم سيبيعون لقاح كوفيشيلد بسعر ألف روبية للجرعة الواحدة (13.55 دولار أميركي) للأسواق الخاصة، في حين سيكون سعر الجرعة للحكومات 250 روبية (3.40 دولار أميركي). لكن الحكومة الوطنية في الهند اشترت اللقاحات في نهاية الأمر بسعر 250 روبية للجرعة (دولارين اثنين).

بحلول نيسان/أبريل 2021، عندما اتضح أن معهد الأمصال الهندي عاجز عن تصنيع جرعات كافية من اللقاحات، طلب أموالًا عامة من الحكومة الهندية لتسريع إنتاج اللقاح. فقد طلب بوناوالا، في مقابلة مع محطة أن تي في التلفزيونية، من الحكومة الهندية مبلغ 400 مليون دولار لمساعدة معهد الأمصال الهندي على زيادة قدرته الإنتاجية من 70 مليون جرعة شهريًا إلى 100 مليون جرعة متوقعة. وفي 19 نيسان/أبريل، أعلنت وزيرة المالية الهندية، نيرمالا سيترامان، على القناة 18 الإخبارية في تلفزيون سي أن بي سي، أن معهد الأمصال الهندي سيحصل على 30 مليار روبية (400 مليون دولار أميركي).

وفي 21 نيسان/أبريل، قال معهد الأمصال الهندي أنه سيبيع لقاح أسترازينيكا أو كوفيشيلد إلى حكومات الولايات الهندية بسعر 400 روبية (5.30 دولار أميركي) للجرعة الواحدة، وبسعر 600 روبية (7.95 دولار أميركي) للمستشفيات الخاصة. لا يزال معهد الأمصال الهندي قادرًا، في زمن الأزمة، على التلاعببأسعار اللقاح وتغييرها مع الإفلات التام من العقاب. ذكر المعهد في الأصل أن سعر 150 روبية (دولارين اثنين) للجرعة الواحدة كان مربحًا لشركتهم، بعد ذلك حصل المعهد على تمويل حكومي بقيمة 400 مليون دولار لزيادة الإنتاج في شهر نيسان/أبريل 2021. مع ذلك، وبعد مرور خمسة أيام، زعم معهد الأمصال الهندي في 24 نيسان/أبريل أن " ان ارتفاع السعر المعروض للقاح كوفيشيلد في المرحلة الثالثة من التطعيم ضد فيروس كورونا في الهند سببه الحاجة إلى رفع مستوى البنية التحتية". بحلول شهر حزيران/يونيو، أكد تقرير إعلامي أن سعر كوفيشيلد أصبح ثابتًا عند 780 روبية (10.47 دولار أميركي).

الافتقار إلى الشفافية

هناك غياب مقلق للشفافية بشأن ما تدفعه البلدان مقابل كل جرعة، تفاقمه حقيقة أن معهد الأمصال الهندي واحد من المصنعين القلائل الحائزين على ترخيص من أسترازينيكا، والذي تعوّل عليه 92 دولة من البلدان الأكثر فقرًا في العالم عبر مرفق كوفاكس. غرّد سياسي بلجيكي في كانون الأول/ديسمبر على تويتر ناشرًا قائمة الاتحاد الأوروبي لأسعار لقاح كوفيد-19، وهي معلومات قالت المفوضية الأوروبية في وقت لاحق إنها مشمولة ببنود السرية. كذلك، تعرض الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة الذي يُسهم في إدارة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاح كوفيد-19 على الصعيد العالمي للانتقاد على خلفية شفافية التسعير.

في غضون ذلك، تبدي الشركات مثل معهد الأمصال الهندي قلقها من مواجهة دعاوى قضائية إذا سببت اللقاحات تدهورًا في الصحة، وهي تمارس الضغوط لدى المسؤولين الحكوميين لإدخال قانون يعفيها من أي مسؤولية. بالتأكيد، لا بدّ أن تتحمل الشركات التي تستفيد في النهاية من لقاحات كوفيد-19 مسؤولية أفعالها. إذ من غير طرح التدقيق والمساءلة على الطاولة، سواء عن طريق مؤسسات حكومية مستقلة أو هيئة قضائية مستقلة، كيف نضمن أن لا تقدم الشركات على تصنيع منتجات معيبة بتكلفة أقل لتحقيق أرباح إضافية؟

أميركا اللاتينية

لفت بحث أعدته شبكة صحفيي أميركا اللاتينية للشفافية ومكافحة الفساد (RedPalta)، ومشروع بوديو عضو فيها، إلى أن عمليات الشراء الهائلة للقاحات المضادة لكوفيد-19 لفت أميركا اللاتينية مجددًابعباءة من الغموض. فوجدتحكومات أميركا اللاتينية المتأثرة بالنموذج الاقتصادي السائد، نفسها يائسة للحصول على ملايين الجرعات في سباق مع الزمن. وقد أدى هذا الأمر إلى إحداث تغييرات في تشريعات 13 دولة في المنطقة، ما يعطينا خير مثال على مظهر مشترك من مظاهر هيمنة الشركات حينما تؤثر النخب الاقتصادية عمومًا في السياسة واللوائح الحكومية لضمان الربحية وإفلات الشركات من العقاب. عدّلت العديد من البلدان في أميركا اللاتينية قوانينها بغية منح شركات الأدوية المنتجة للقاحات تعويضًا اقتصاديًا وتوفير السرية لها. يُمنكم الإطلاع على معلومات إضافية عن شبكة RedPalta وأعضائها هنا.

وفقًا لهذا البحث، غيّرت 13 دولة في أميركا اللاتينية على الأقل قوانينها لشراء لقاح كوفيد-19 بين شهري أيلول/سبتمبر وشباط/فبراير الفائتين. وفي تحقيق أجرته شبكة صحفيي أميركا اللاتنيية بالتحالف مع مؤسسة الدليل التشريعي (Fundación Directorio Legislativo)، تبيّن أنه خلال هذه المدة تمت المصادقة على 23 قاعدة تنظيمية جديدة تشمل القوانين والمراسيم والقرارات التي عززت من زوايا مختلفة الغموض الذي يلف عمليات الشراء تلك، ومنحت شركات الأدوية المنتجة للقاح الحصانة والتعويض الاقتصادي والسرية. وقد نُفذت العديد من هذه التغييرات، بما فيها سرية العقود، نزولًا على طلب شركات الأدوية بما فيها فايزر. تتسم جميع العقود التي أبرمتها دول أميركا اللاتينية بالسرية، ولم تذكر أي دولة تقريبًا السعر الذي اشترت به اللقاح.

هيمنة الشركات على صناديق التعافي الخاصة بكوفيد-19 والافتقار إلى الشفافية

المملكة المتحدة

قال المكتب الوطني البريطاني لمراجعة الحسابات في تقرير إخباري بثته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إن معايير الشفافية وحفظ السجلات قد أُغفلا في المراحل الأولى للجائحة، عندما فازت الشركات التيأوصى بها أعضاء البرلمان البريطاني ومستشارو الحكومة بعقود حكومية لمعدات الحماية الشخصية. واستنادًا إلى النتائج التي توصل إليها المكتب الوطني، أشار إلى أن "مصدر الإحالات لم يكن يُسجل بصفة دائمة، وفي إحدى الحالات أُعطيت الأولوية لشركة مكافحة الآفات." أوضح التقرير ايضًا، أن أياندا كابيتال كانت من بين الشركات الحاصلة على عقد حكومي، علمًا أن هذه الشركة مرتبطة مباشرة بـأندرو ميلز، مستشار المجلس البريطاني للتجارة الذي ترأسه ليز تروس، وزير التجارة الدولية. علاوة على ذلك، أدرج مليز على موقع لينكد إن بصفته كبير مستشاري مجلس إدارة شركة أياندا كابيتال منذ آذار/مارس 2020. وفي تقرير نشره موقع ذا سكوتسمان، يبدو أن شركة بروسبيرميلز التي يمتلكها ميلز ضمنت في البداية توريد معدات الحماية الشخصية، لكن بعد ذلك أقامت شراكة مع أياندا للحصول على العقد وتسديد الدفعات في الخارج. ويشير المصدر الإخباري عينه إلى أن شركة أياندا كابيتال زودت المملكة المتحدة بـ 50 مليون قناع طبي معيب. فـأعفيّ أندرو مليز من منصبه منذ ذلك الحين من غير أن تتخذ أي تدابير أخرى لمساءلته.

في حالة أخرى، وجدت منظمةالديمقراطية المفتوحة أن شركة تعمل في مجال الرعاية الصحية يديرها أحد مانحي حزب المحافظين ورئيس سابق له، اللورد أشكروفت، قد حصلت على عقد قيمته 350 مليون جنيه إسترليني في إطار حملة التطعيم ضد كوفيد-19 التي أطلقتها الحكومة.

كينيا

تلقت بلدان عديدة في شتى أنحاء العالم حزم إغاثة لمكافحة جائحة كوفيد-19. وقد حصلت كينيا، وفقًا لما ورد في تقرير استقصائي عرضته محطة أن تي في، على ملياري دولار أميركي تقريبًا على شكل مساعدات ومنح وقروض من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقية والعديد من الجهات الأخرى، لدعم التعامل مع الجائحة وإدارتها. في الوقت عينه، كان الناس في كينيا، لا سيما العاملون في مجال الرعاية الصحية، يتساءلون أين ذهبت كل تلك الأموال عندما أبلغ موظف في مستشفى عن نقص في معدات الحماية الشخصية و/أو رداءة جودتها، ونقص في الأقنعة الطبية ومطهرات اليدين في الأسواق. علاوة على ذلك، أبرز تقرير عرضته هيئة الإذاعة البرطانية في أيلول/سبتمبر 2020 أن "المحققين في كينيا سيوصون بمقاضاة ما لا يقل عن 15 شخصًا من كبار المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال بتهمة إساءة استخدام ملايين الدولارات المرصودة لشراء إمدادات طبية خاصة بكوفيد-19. فأماط التحقيق اللثام عن أدلة على مزاعم بإرساء عطاءات على أفراد وشركات يملكون صلات سياسية". ترأس التحقيقات لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد الكينية التي أوضحت أن عملها "أثبت المسؤولية الجنائية على جزء من المسؤولين العامين في عملية شراء السلع العاجلة الخاصة بكوفيد-19 وتوريدها لهيئة الإمدادات الطبية الكينية، ما أدى إلى انفاق غير منتظم للأموال العامة."

إنّ هيئة الإمدادات الطبية الكينية هي شركة حكومية بتعريفها الخاص بها وتربطها علاقات واضحة بأعضاء في وزارة الصحة وحكومات المقاطعات. وبحسب ما أفادت محطة أن تي في التلفزيونية، فإن أعضاء في مجلس الشيوخ وغيرهم من كبار الموظفين الحكوميون في كينيا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بهيئة الإمدادات الطبية، وبصفة خاصة، في الأشهر الأولى من عام 2020، عندما أصبح جليًا أن الجائحة قد تمثل فرصة لتحقيق الأرباح عن طريق كمية الأموال المتدفقة إلى البلاد. وهذا الأمر يأتي، بالطبع، على حساب صحة 99 % من السكان في كينيا، وفي تجاهل لالتزام الحكومة بإعمال الحق في الصحة لجميع الناس في البلاد. يبدو أن طرح المناقصات عُرض على العديد من الشركات التي تأسست قبل أسابيع من توفر التمويل لها والتي تربطها صلات بكبار الموظفين الحكوميين. نذكر من بين هذه الشركات شركة كليغ المحدودة التي يُزعم أن لها صلات بنائب رئيس كينيا، ويليام ورتو. في ذلك الوقت، لم يكن عمر شركة كيليغ المحدودة يتجاوز ثلاثة أشهر، فضلًا عن منحها مناقصة من قبل هيئة الإمدادات الطبية الكينية بقيمة 36 مليون دولار أميركي مقابل شراء 450 ألف مجموعة من معدات الحماية الشخصية قيمة كل واحدة منها 82 دولار أميركي على الرغم من بيعها في السوق بسعر 50 دولار أميركي، وذلك وفق ما أفادت محطة أن تي في التلفزيونية. علاوة على ذلك، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية مستشهدة بأمثلة عديدة أن الشركات زودت هيئة الإمدادات الطبية الكينية بمعدات الحماية الشخصية بأسعار يُزعم أنها مضخمة للغاية، فقد ناهزت في بعض الأحيان ثلاثة أضعاف سعر السوق الحالي.

الولايات المتحدة

عندما أقرت الحكومة الأميركية خطط الإنقاذ لدعم المستشفيات في أيار/مايو 2020، سُلّمت المليارات لعدد من أغنى المستشفيات الخاصة في الولايات المتحدة، وهي المستشفيات التي تقدم خدماتها بالدرجة الأولى للمرضى القادرين على تحمل تكاليف التأمين الطبي الخاص. وكان من بينها هوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا للرعاية الصحية، ورئيسها التنفيذي، صمويل هازن، الذي التقى الرئيس الأميركي في نيسان/أبريل 2020، في اجتماع ضم العديد من المديرين التنفيذيين في مجال الرعاية الصحية. قال هازن للرئيس الأميركي في الاجتماع : "... نحن فخورون بشراكتنا مع الحكومة الفيدرالية؛ نعتقد أنه السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة من أساسها. ونحن فخورون لكوننا جزء من ذلك." وفي حزيران/يونيو 2020، تلقت هوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا للرعاية الصحية الحصة الأكبر من أموال الإنقاذ المرصودة للمستشفيات بقيمة مليار دولار أميركي. بعد أسابيع قليلة، ذكر تقرير أن الرئيس التنفيذي لهوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا للرعاية الصحية كان يتقاضى راتبًا قدره 26.788.251 دولار أميركي في العام السابق. يُذكر أن هوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا للرعاية الصحية هي شركة تتجاوز قيمتها 36 مليار دولار، لتكون بذلك واحدة من أغنى المستفيات في العالم. مع ذلك، كانت هوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا للرعاية الصحية تسرّح موظفيها خلال جائحة كوفيد-19 طوال عام 2020، فضلًا عن فشلها في توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية معرضة حياتهم للخطر. سلط تقرير نُشر في حزيران/يونيو 2020 الضوء على وفاة العديد من العاملين في الرعاية الصحية. "سيليا ياب باناغو ، ممرضة تعمل لدى مستشفى تابع لهوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا في كانساس سيتي بولاية ميسوري، توفيت بسبب الفيروس في شهر نيسان/أبريل، بعد مرور شهر على شكوى قدمها زملاؤها... لأنها اضطرت إلى معالجة مريض من غير ارتداء معدات واقية." وبعد نحو شهر، "روزا لونا، التي تنظف غرف المرضى في مستشفى تابع لهوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا في ريفيرسايد بولاية كاليفورنيا، قضت أيضًا بسبب الفيروس؛ وكان زملاؤها قد حذروا المدراء التنفيذيين في رسائل إلكترونية من أن العاملين، لا سيما الذين ينظفون غرف المستشفى، لا يحصلون على الأقنعة الطبية المناسبة." وفي شهر آب/أغسطس، طالبت نقابة الممرضين والممرضات ناشيونال نورسز يونايتد إدارة الصحة والسلامة المهنيتين الفيدرالية بتفتيش جميع المستشفيات التي تملكها وتديرها هوسبيتال كوربورايشن أوف أميركا، وإصدار إحالات بحقعملاق المستشفيات بسبب "الانتهاك المتعمد" لمخاطر السلامة في مكان العمل، التي تُحذر نقابة الممرضين والممرضات أنه يُمكن التوقع بدرجة معقولة أن تتسبب بالموت أو الأذى الجسدي الخطير. "

أميركا اللاتينية

تشير دراسات أجرتها شبكة صحفيي أميركا اللاتينية Red Palta إلى أن الجائحة أدت إلى إبرام عقود عامة مع أصحاب الملايين، حيث كان الكثير منها نتاج عمليات غابت عنها الشفافية والمنافسة. وفي واحد من التحقيقات التي أجرتها الشبكة، حذرت من حالات عديدة تبنت فيها الشركات أنشطة تجارية جديدة مرتبطة بالجائحة وانخرطت في سلوك غير منتظم بلا إشراف صحي مناسب وبخصائص هيمنة الشركات. في كولومبيا، على سبيل المثال، خلفت السرعة التي اضطرت بها السلطة الوطنية والإقليمية والمحلية لإبرام العقود بغية توفير الإمدادات اللازمة لمكافحة فيروس كورونا حالات مشبوهة، مثل حالة شركة تورنكي لوجيستيكز كونسالتانتز، التي وقعت عقدًا بقيمة 29.595.037.890 دولار كولومبي (7.325.740.14 دولار أميركي) مع وزير الصحة في فال ديل كاوكا لشراء 300 جهاز تنفس (بسعر 24.419.13 دولار أميركي للجهاز الواحد). بعد مرور شهر واحد على توقيع العقد، غيّرت تورنكي، التي يتمثل نشاطها الرئيس في " الأنشطة الأخرى المكملة للنقل"، اسم الشركة للتكيّف مع متطلبات العقد الموقع مع الدولة. وهذا الأمر يترك صورة تكتنفها الشكوك بشأن مدى ملاءمة شركة تورنكي لتوفير الإمدادات الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعية في المستشفيات.

أورد التقرير عينه، أن العاصمة غواتيمالا تعاقدت، منذ عام 2004، أربع مرات مع ديسكوغوا التي تبيع مواد البناء والكهرباء ومعدات الحماية الصناعية، من جملة سلع أخرى، وهي اليوم توزع الإمدادات الخاصة بتعقيم الشوارع والمرافق البلدية. إذ لم يفرض مكتب العمدة شروطًا صحية. ثمة حالة أخرى حدثت في بلدية سان خوسيه حيث تم شراء أقنعة البولي برويلين، وأقنعة أن 95، وأجهزة قياس الحرارة الأمامية بالأشعة تحت الحمراء، والنظارات الواقية والقفازات من شركة ترانماك. فقد حصلت شركة البناء المذكورة على عقدين لتعبيد الطرقات بالإسفلت في بداية العام، ولم تفرض البلدية شروط الجودة.. وحذت حذوها تسع حكومات محلية أخرى، التي أعطت الأولوية للسعر وموعد التسليم. وعليه، يبدو أن ضمان معايير المنتج قد تراجع.

الصحة حق وليست سلعة

إنّ كل دولة ملزمة، بموجب القانون الدولي، بكفالة الحق في الصحة من غير تمييز. في الواقع، رضخت العديد من الحكومات للفئة الأكثر ثراء التي تمثل 1 من المئة بإعطاء الأولوية للأرباح الرأسمالية والنمو الاقتصادي عن طريق خصخصة الرعاية الصحية ليتقوض بذلك حق الـ 99 من المئة في الصحة إلى درجة خطيرة، ما يعني أن أنظمة الرعاية الصحية لدينا تعرضت بدورها لضرر هائل. يُبيّن تجميع حديث نفذته المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،لبيانات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات عن مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة في الرعاية الصحية والحق في الصحة، كيف تقوّض خصخصة القطاع الصحي فرص وصولنا إلى الرعاية الصحية مستندةً إلى عمل هيئات مراقبة حقوق الإنسان.

الفشل النظامي في الرعاية الصحية العامة

كشفت جائحة كوفيد-19 النقاب عن مظالم وتفاوتات نظامية خطيرة في شتى أنحاء العالم. فقد أوضح أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الدعوة العالمية للتحرك، كيف أدت إصلاحات السياسية الليبرالية الجديدة إلى تفاقم الفقر والحرمان من الملكية وعدم المساواة. على سبيل المثال، عمدت هذه السياسات إلى خصخصة الاحتياجات الأساسية وتسليعها، بما في ذلك الاحتياجات الطبية، مانحة امتياز تلقي الرعاية الصحية الجيدة لأولئك القادرين على تحمل تكاليفها دون سواهم.فقد اضطرت بلدان عديدة إلى خصخصة أنظمتها الصحية وتخفيض النفقات على الرعاية الصحية العامة نتيجة الفقر والديون والتقشف المفروض من الخارج، المرتبط بتاريخ طويل من الاستعمار والاستغلال والتلاعب الرأسماليين والتمييز النظامي. في هذا الإطار، يُسلط تقرير أعدته منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الضوء على أن الخدمات الصحية المهددة بالفعل في العديد من البلدان بسبب التدابير التقشفية التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية، تخضع لضغط شديد. ولا يتعين على هذه البلدان، لا سيما بلدان الجنوب، أن تعمل لتسديد ديونها المجحفة وحسب، إنما سيتعين عليها أيضًا مواجهة الظروف التي تخدم أرباح الشركات. على سبيل المثال، إنّ صندوق النقد الدولي الذي منح بالفعل قروضًا بقيمة 250 مليار دولار أميركي من قروض كوفيد-19 للبلدان في شتى أنحاء العالم، ربط قروضه تاريخيًا بشروط زيادة الضرائب (التنازلية في كثير من الأحيان)، وخفض المعاشات التقاعدية وسائر النفقات وخصخصة الصناعات. في ما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن تسويقها قد يقوّض جهوزية البلدان على مواجهة الجائحة وقدرة الأنظمة الصحية على إعمال الحق في الصحة. في إقليم لومبارديا الغني في إيطاليا، أسهمت المستويات العالية في توفير الرعاية الصحية الخاصة في الاستجابة الأضعف نسبيًا لجائحة كوفيد-19، مقارنة بإقليم فينيتو الأقل خصخصة، وفقًا لما أبرزه تقرير حديث، ومقالات افتتاحية، ومدوّنات كتبتها المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.مما يدعو للقلق، بصفة خاصة، أن العمل بشأن مشاركة القطاع الخاص في المحافل العالمية لا يسترشد بكل هذه الأدلة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، على نحو ما كشفت مؤخرًا مجموعة من منظمات المجتمع المدني.

أدت التفاوتات في قطاع الأعمال إلى استمرار الشركات التجارية الكبيرة في جني الأرباح طوال جائحة كوفيد-19، مهددةً حياة العامليي في كثير من الأحيان، حتى أثناء إغلاق الشركات الصغرى والمحلية. لفتت جمعية القانون البيئي في زيمبابوي، العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تقريرٍ إلى أن كوفيد-19 سلطت الضوء على التفاوتات في القطاع الزراعي، حيث كان صغار المزارعين الأكثر تضررًا. من ناحية ثانية، لم تنفك صناعات التبغ تدفع من أجل الربح، حتى عندما كانت تجازف بحياة العاملين لديها. وفي المكسيك، كان مشروع بودير، العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتعاون مع عدد من المجموعات الحليفة، يعمل على تحليل الهيمنة على النظام الصحي. فكشفت هذه الجهود البحثية المشتركة عن نظام خاضع لكبار الموزعين والمختبرات الصيدلانية أفضى إلىقصور في رعاية المرضى وعدم احترام الحق في الصحة. إذ من ضمن ما يزيد على 27 ألف شركة، استحوذت 278 منها فقط (1% من الإجمالي) على 78% من الإنفاق العام لمعهد الضمان الاجتماعي في المكسيك بين عامي 2008 و2018. بالإضافة إلى ذلك، لدى التعمق في دراسة تطور عمليات الشراء العام أثناء الجائحة، عُثر أيضًا على اتجاهات نحو الممارسات السيئة والمغالاة في أسعار بعض الأدوية والنقص فيها.

في كل منطقة في شتى أنحاء العالم، عادة ما تكون المجتمعات الفقيرة والمثقلة بالديون والمحرومة الأكثر تضررًا من الجائحة. وفي أوضاع النزاع والاحتلال كما هو الحال في اليمن وفلسطين، تُنتهك حقوق المضطهدين على الرغم من الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي. يُعد الإفقار والتفاوتات العميقة من العوامل المركزية لإفشال أنظمة الرعاية الصحية للجميع، في بلدان الجنوب والشمال على حد سواء. فأنظمة الرعاية الصحية لدينا مدمجة في نظام اقتصادي يعطي الأولوية لأرباح فئة الـ1% على حساب الحقوق الإنسانية لـ99% الباقية، بما في ذلك حقوقها في الصحة والحياة. لقد اشترت الولايات المتحدة تقريبًا كل الإمدادات العالمية من عقار ريمديسيفير في حزيران/يونيو 2020، بعد التكهنات بإمكانية استخدامه في علاج مرضى كوفيد-19، غير أن البلاد لا تزال تسجل 400 ألف حالة وفاة، أي ما يوازي 20% من الوفيات المرتبطة بكوفيد-19 على مستوى العالم، لأن الجائحة تؤثر أساسًا في المجتمعات الفقيرة والطبقة العاملة، وهي أيضًا مجتمعات ملونة بدرجات غير متناسبة. لم تتوان شركة جلعاد، المنتجة لعقار ريمديسيفير عن بيع العقار بأسعار مرتفعة للولايات المتحدة العام الماضي، مدركةً تمام الإدراك أن شريحة كبيرة من سكان الولايات المتحدة لن يتحملوا تكاليف شرائه، وبأن تلك الأسعار ستُحدد، نتيجة لذلك، مستوى أعلى في الأسواق في شتى أنحاء العالم. في الواقع، تمارس شركة جلعاد الضغط لدى الحكومة الأميركية من أجل احتكار مبيعات ريمديسيفير وتسعيره منذ شهر آذار/مارس 2020، وفقًا لتقرير نشرته فايننشال تايمز. فعلى الرغم من اتباع الولايات المتحدة مقاربة قومية في شراء إمدادات ريمديسيفير ، لا تزال الولايات المتحدة عاجزة عن تأمين العلاج المجاني لمواطنيها، يُمكن القول، مراعاةً لمصالح الصناعات الدوائية وقطاعيّ الرعاية الصحية والتأمين.

رأى منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية في بيانٍ صادر عنه، أن الترياق لكوفيد-19 ليس مجرد لقاح يُعطى مجانًا لجميع الأفراد على أساس سنوي؛ بل يستتبع أيضًا إحداث تغيير نظامي في أنظمة الرعاية الصحية العالمية كافة. فبدلًا من إنفاق التريليونات على زيادة منحنى أرباح القطاعات الخاصة، ينبغي للبلدان إعطاء الأولوية لنظام رعاية صحي عام مع تغطية إلزامية شاملة للرعاية الصحية لا ترتبط بالجهات الفاعلة في السوق، يكون فيه المرضى أصحاب مصلحة وليس عملاء. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا النظام سينطوي على فروقات قوية بين الجهات الفاعلة في السوق والجهات الفاعلة في المجتمع (أي صناديق الأمراض التي تديرها الدولة والتي تمارس دورًا أساسيًا في بلجيكا وفرنسا وألمانيا على سبيل المثال ليست جهات فاعلة في السوق إنما جهات مجتمعية فاعلة تعطي الأولوية للحق في الصحة في المجتمعات التي تخدمها). لا بد أن يكون نظام الرعاية الصحية متاحًا للجميع من غير إثقال كاهل العاملين في الرعاية. خلال الجائحة، واظب أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحلفاؤها على الدعوة إلى

إجراء إصلاحات نظامية نحو تحقيق رعاية صحية شاملة وسلامة العاملين في الرعاية والتعويض العادل لهم. فيما يبدو مشهد الرعاية الصحية في أماكن مثل الولايات المتحدة قاتمًا، تملك بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسخة من أنظمة الدافع الفردي الشاملة. يُعاني بعضها نقصًا هائلًا في التمويل، ويسمح البعض الآخر بالمنافسة أو بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، فيما يبلي بعضها بلاء حسنًا نسبيًا، على نحو أفضل من الولايات المتحدة بالطبع، في ضمان الرعاية الصحية الجيدة لجميع المقيمين فيها. مع ذلك، لا تزال أنظمة الرعاية الصحية في العالم بمعظمها مثقلة بالأعباء وعاجزة عن توفير أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية. فبدلًا من ضمان حق الناس في الصحة، تحقق هذه الأنظمة أرباحًا للمستشفيات المخصخصة، وشركات التأمين الخاصة، وشركات المعدات الطبية،وشركات المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك جهود اختبار كوفيد-19 والعلاج والوقاية منه. تنفق الحكومات المليارات التي تشمل أموال دافعي الضرائب، على اللقاحات التي ينبغي أن يكون الحصول عليها متاحًا للجميع بالتساوي وبلا تمييز، عن طريق الإنتاج المحلي للقاحات، بالإضافة إلى مشاركة اللقاحات التي تحمل براءات اختراع وغيرها من اللقاحات المنقذة للحياة المحمية بموجب الملكية الفكرية بلا أي قيود، من جملة أمورٍ أخرى. لما كانت احتكارات الملكية **الفكرية المتعلقة بالصحة تتمتع بحماية مشرّعي الدولة المختارين نزولًا عند نزوة سلطة الشركات،تظل أنظمة الرعاية الصحية لدينا موجهة نحو الربح بدلًا من الصحة العامة وحقوق الإنسان لصالح بعض الجهات في البلدان الأكثر ثراءً** فيما تنهمك الحكومات في التركيز على مصالح القطاع الخاص وجني الأرباح، نواجه اليوم العديد من الطفرات المؤكدة لفيروس كوفيد-19. يبدو جليًا أن الفيروس لا يزال قادرًا على التفوق علينا، خصوصًا ما لم تطرأ تغييرات أساسية على أنظمة الرعاية الصحية لتقديم الرعاية الصحية الفورية للجميع.

نطالب الدول بما يلي:

·منع هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار عن طريق ممارسة الضغط لوضع الضوابط التنظيمية، والتبرعات التي تحسّن الصورة وممارسات الباب الدوّار

·اعتماد مقاربة متعددة الجوانب في التمويل الصحي تراعي نوع الجنس، والمجتمعات المعرضة للخطر والتهميش، وتنطوي على تعزيز المشاركة الهادفة للمجتمعات الفقيرة والفئات المهمّشة والعاملين في الرعاية، وهم من النساء بدرجات غير متناسبة، وتطبيق هذه المقاربة في آليات التخطيط والتصميم والتنفيذ لتمويل أنظمة الصحة العامة

·ضمان الحق الشامل والمتساوي في الرعاية الصحية، بما في ذلك توافر اختبارات كوفيد-19 والعلاج والوقاية منه للجميع بلا تمييز على أي أساس كان مثل الطبقة، نوع الجنس، الميل الجنسي، الإثنية، العرق، الطائفة الاجتماعية، الإعاقة، أو حالة الهجرة

·استخدام أقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، فضلًا عن المساعدة والتعاون الدوليين، لتحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الرعاية الصحية، بما في ذلك اعتماد نظام الضريبة التصاعدية، وإعطاء أولوية الإنفاق العام لإعمال حقوق الإنسان، وتقاسم الوفرة العالمية (بدلًا من فرض التدابير التقشفية في أوقات الديون والأزمات الاقتصادية) التي لا تتوزع على قدم المساواة بسبب حقبات تاريخية طويلة من الاستعمار والتجريد من الملكية والاستغلال

·حماية العاملين في الرعاية الصحية وسواهم من العاملين الأساسيين عن طريق تزويدهم بالمعدات، وإجراء الاختبارات والتدريبات، واسداء المشورة الصحية ذات الصلة ومنحهم الإجازات المرضية المدفوعة، مع إيلاء العاملين على الجبهة الأمامية اهتمامًا خاصًا (أي العاملين في الرعاية المجتمعية، والقابلات التقليديات، ومقدمي الرعاية في الاقتصاد غير الرسمي)

·تطبيق تدابير الحمايات العمالية الكاملة للجميع، بمن فيهم العاملون الأساسيون خارج الرعاية الصحية.

·إضفاء الطابع القومي على أنظمة الرعاية وسلاسل الإمداد، مثل المستحضرات الصيدلانية، بهدف إبطال تسليع الصحة وضمان الحق الشامل في الرعاية الصحية

·الاستثمار في تطوير القدرة على المستوى القطري لرصد البيانات المصنفة ذات الصلة وتحليلها في منظومة الرعاية الصحية برمتها، بوصفها وسيلة لتعزيز أنظمة المعلومات المتعلقة بالصحة.

لنتحرك الآن!

1. شاركوا هذه الفيلم الكرتوني عن هيمنة الشركات على نظام الرعاية الصحية، توجيه إشارة لحسابنا على تويتر **@ESCRNET**، واستخدام الوسمين التاليين:
#HealthOverProfit, StopCorporateCapture
2. استخدموا هذا الفيلم الكرتوني بوصفه أداةً للتثقيف السياسي وفي عملكم في مجال الدعوة!
3. انشروا التقارير عن الحالات المتطورة للهيمنة على الرعاية الصحية في سياقكم الخاص وقوموا بشجبها باستخدام **#HealthOverProfit** و **@ESCRNet**